

الاتجاهات في بحوث المحاسبة: القريب والبعيد الغرض من هذه الملاحظات هو التعليق على الاتجاهات في أبحاث المحاسبة: NEAR (أبحاث المحاسبة غير المبكرة جداً) و FAR (أبحاث المحاسبة المستقبلية)، مع التركيز على أبحاث سوق رأس المال. فإن الأسباب المقدمة لتوقع استمرار اتجاهات معينة يمكن أن تكون أكثر إفادة من ما إذا كانت دقيقة أم لا. أولاً، ثانياً، أناقش الخصائص الرئيسية لاتجاهات FAR، بما في ذلك المكونات التي تمثل إلى أن تؤدي إلى أبحاث محاسبة جيدة، وفوائد البحث العام مقابل البحث السيادي، وأخيراً دور العوامل "البرية". من أجل تيسير المناقشة، - العامل الأول هو التطبيقات من التخصصات الأخرى. لقد أثرت التمويلات واقتصاد المعلومات والعلوم السلوكية بشكل كبير على أبحاث المحاسبة. ليس من الواضح أين ومتى ستصل "الصدمة" التالية. وفي حين لم تحدث تحولات كبيرة في أبحاث المحاسبة مؤخراً بحجم ما حدث قبل 25 عاماً، لقد أدت النظرية والأدلة، إلى تقدم كبير. - العامل الثاني هو توافر البيانات بشكل أكبر بتكلفة أقل، والذي ينشأ إلى حد كبير بسبب التغيرات في تكنولوجيا الكمبيوتر. لقد كان توافر بيانات أسعار الأوراق المالية وعائداتها (على سبيل المثال، CRSP) وبيانات القوائم المالية (على سبيل المثال، COMPUSTAT) تأثير كبير على حجم وجودة البحث التجريبية في مجال أسواق رأس المال. كما حفز توافر توقعات وتوصيات المحللين (على سبيل المثال، VB/E/S) البحوث المتعلقة بسلوك المحللين. ومع ذلك، وفي المستقبل، مثل تحليل بارث وماكينيكولز (1994) للالتزامات البيئية الناشئة عن موقع صندوق التنمية المستدامة.

- العامل الخارجي الثالث هو التغيرات في بيئه إعداد التقارير المالية والتي يمكن أن تؤثر على أسئلة البحث التي يتم تناولها. والمزايا الأخرى بعد التوظيف (المعايير المحاسبية المالية رقم 106)، يمثل أحد تأثيرات هذه المعايير في زيادة توافر البيانات. إن هذه التغيرات في بيئه إعداد التقارير المالية توفر فرصة كبيرة لبحوث المحاسبة. أدى النمو الهائل في استخدام أدوات المشتقات المالية إلى جعل هذه القضية قضية مهمة في إعداد التقارير وقضية مهمة في البحث أيضاً. ومن غير المرجح أن تكون الإفصاحات المتعلقة بالمشتقات المالية وإدارة المخاطر المطلوبة مؤخراً بموجب المعيار رقم 119 من معايير المحاسبة المالية هي الإجابة النهائية. حتى في ظل أفضل الظروف، فإن القيم العادلة تبلغ عن التغيرات اللاحقة في القيمة ولا تعالج الطبيعة المسبقة المتأصلة للمخاطر. مثل ما إذا كان من الواجب الإفصاح عن بعض مقاييس تشتت النتائج، فإن احتمال أن يكمل إعداد التقارير المالية صيغة "حساب واحد ورقم واحد" بمقاييس التعرض للمخاطر يشكل تغييراً في بيئه إعداد التقارير المالية من شأنه أن يوفر فرصاً بحثية مستقبلية مثيرة. إن التعامل مع بيئه إعداد التقارير المالية باعتبارها عاملًا خارجياً هو أمر مبسط للغاية. ولكن هذا التبسيط يشكل تقريراً معقولاً لأغراض الموضوع الحالي. ومع ذلك، ● العامل الداخلية : والعديد من هذه العوامل ذات طبيعة مؤسسية. على سبيل المثال، كان لمجلة أبحاث المحاسبة تأثير كبير على تشجيع البحث التجريبي في المحاسبة، في حين قدمت مجلة المحاسبة والاقتصاد حافزاً للبحث الإيجابي في نظرية المحاسبة. حواجز كبيرة لإجراء البحث في مجالات الموضوع المختارة. تتمتع العديد من أقسام جمعية المحاسبة الأمريكية بأجندة بحثية نشطة تتضمن نشر مجلاتها الخاصة وتشجيع البحث في مجالات معينة. يمكن أن تؤثر سياسات الترويج في الكليات والجامعات بشكل كبير على كمية وطبيعة البحث الذي يتم إجراؤه.

وقد زعم البعض أن سياسات الترويج أدت إلى تبني الباحثين في مجال المحاسبة لتصاميم بحثية مماثلة لتلك التي تستخدماها تخصصات أخرى مثل كليات إدارة الأعمال والجامعات، ليست كل العوامل الداخلية ذات طبيعة مؤسسية. والعامل الداخلي الرئيسي هو النظرية والأدلة التي يستخدمها مجتمع البحث المحاسبة لهم مؤسسات إعداد التقارير المالية وتفسير ظواهر إعداد التقارير المالية ذات الأهمية. ● الاتجاهات القريبة (أبحاث المحاسبة غير المبكرة) يوضح الشكل 1 مخططاً للموضوعات ووجهة نظر واحدة حول كيفية ارتباطها بعضها البعض. ويساعد في تنظيم الأفكار حول التطورات والعلاقات بين اتجاهات البحث. طوال الدورة، وليس النتائج، وعلى سبب كون المقالات المختارة أمثلة على تصميم البحث التي تستحق المناقشة. تشير الأرقام الموجودة بين قوسين في الشكل 1 إلى الترتيب الذي يتم به تغطية الموضوعات. بعد مناقشة تمهدية حول "ما هو البحث المحاسبي؟"، ينقسم ما تبقى من الدورة إلى فئتين عريضتين - بيانات المحاسبة كقياس وبيانات المحاسبة كمعلومات. ضمن المنظور المعلوماتي، فإن التركيز من منظور معلوماتي ينصب على تأثيرات إشارة محاسبية على توزيع عائد الأوراق المالية المحدد على مدى فترة زمنية معينة. حقيقة أن البحث المحاسبي التجريبي يتضمن أكثر من بحث أسعار الأوراق المالية. وللتركيز على السمات الرئيسية لدراسة الأحداث، تبدأ الدورة بسياق معلوماتي غير محاسبي، يساعد التصنيف في تطوير شعور أفضل بالمنظور مقارنة بالنهج الزمني أو الموضوعي. ثم ينتقل المقرر إلى العمل الرائد الذي قام به بول وبراون (1968) بشأن إعلانات الأرباح (الجلسة 2). أكثر من أي عمل آخر في المحاسبة، نفطي مجموعة فرعية من امتدادات بول وبراون (1968) في الجلسات

من 3 إلى 7. تعامل القضايا المنهجية إلى حد كبير مع القضايا القياسية الاقتصادية المرتبطة بقياس عوائد الأوراق المالية، وفي الطرف الآخر نجد تحليل النافذة الطويلة الذي أجراه إيستون وآخرون (1992). وتُعد الدراسات التي أجرتها برنارد وتوماس (1989)، وتناولت الجلسة التالية محتوى المعلومات في أدبيات الأسعار، والتي تعكس العلاقة المألوفة بين عوائد الأوراق المالية وتغير الأرباح. ويستخدم بيفر وآخرون (1980) وبيفر وآخرون (1987) كأمثلة هنا. ويوفر تيار البحث أساساً لمناقشة غنية لتطور قضايا تصميم البحث. وقد استكشف فرع آخر من فروع أبحاث المحاسبة العلاقة بين البيانات المحاسبية واللحظة الثانية إن دراسة باتيل وولفسون (1981) لاستخدام أسعار الخيارات لاستنتاج التباينات المسبقة هي استخدام ذكي لبيانات أسعار الخيارات وتوضيح الصعوبات التي واجهتها في تحليل مثل هذه البيانات. بعد متابعة الاستخدامات غير الاستراتيجية للبيانات المحاسبية في بيئة معلوماتية، لقد هيمن منظور القياس، بنكهة معيارية قوية، على أبحاث المحاسبة في منتصف الستينيات. ومن الأمثلة على ذلك كلاسيكيات المحاسبة حول الدخل الحقيقي وبديل القيمة العادلة للتکاليف التاريخية. بعد سنوات عديدة سيطر فيها المنظور المعلوماتي، عادت مجموعة فرعية من أبحاث المحاسبة إلى منظور القياس، وإن كان بدون النكهة المعيارية لكلاسيكيات المحاسبة المبكرة. وتشمل أمثلة هذا النهج نموذجي (1995) (Ohlson and Ohlson 1995)، اللذين يوضحان كيف يمكن استغلال علاقة الفائض النظيف لتشكيل تنبؤات حول العلاقة بين الأسعار والقيمة الدفترية والأرباح (الجلسات 8 و9). يقدم برنارد (1994) وبينمان (1992) تحليلات تجريبية مدفوعة بشكل مباشر بالتحليل (الجلسة 10). ويتوسع ريان (1995) التحليل الرسمي من خلال نبذة طبيعة التكاليف التاريخية للمحاسبة عن الأصول القابلة للاستهلاك بشكل صريح ثم يختبر تجريبياً تنبؤات النموذج (الجلسة 11). إن دراسة ميلر وموديليانى (1966) هي دراسة رئيسية في استخدام بيانات المحاسبة في إطار القياس (الجلسة 12). وهي بمثابة عرض لقضايا تصميم البحث – القياس الاقتصادي التي تنشأ في هذا الإطار والتي أثرت على البحث على مدى السنوات الخمس والعشرين التالية. يمثل بارت (1991) إضافة حديثة إلى منظور القياس (الجلسة 13). وكما تمت مناقشته لاحقاً، يمكن النظر إلى منظور القياس باعتباره أكثر اتساعاً مع دوافع معايير مجلس معايير المحاسبة المالية التي تعالج قضايا الاعتراف والقياس والإفصاح. ثم ينتقل المقرر إلى أحد الاتجاهات الأكثر حداة في أبحاث المحاسبة – استخدام البيانات المحاسبية كمعلومات في إطار استراتيجي. وعلى هذا النحو، يمثل Nichols (1989) مساهمة كبيرة في معرفتنا بتوقعات الأرباح من قبل الإدارة. ومع ذلك، وغالباً ما كانت تفترض أن أسواق رأس المال غير فعالة (Schipper 1989). جزئياً، في هذا الإطار، في هذا الإطار، لا يُخدع أحد بالضرورة بالسلوك التقديرى، يشرح واتس وزيمerman (1986) منظور التعاقد وتکاليف الوکالة في نظريتها الإيجابية للمحاسبة، تكرس النظرية الإيجابية للمحاسبة موارد كبيرة لدمج السمات المؤسسية لبيئة إعداد التقارير المالية وتركز على الاختيار المحاسبي كسؤال بحثي رئيسي. لا تقدم توقعات الإدارة إلا من قبل بعض الشركات وفي بعض السنوات فقط. على النقيض من ذلك، تقوم كل شركة في كل عام بمجموعة متنوعة من خيارات الاستحقاق حيث يمكن أن يلعب الاختيار غير المدقق دوراً محتملاً. وفي الآونة الأخيرة، شبير (1989). ومن المرجح أن يكون السلوك التقديرى من جانب كل من الإدارة والمحللين اتجاهًا رئيسيًا للبحوث المستقبلية. وهذه نتيجة طبيعية لمتابعة مجال معين بعمق وتعكس نضج المجال.

التوليف، إن التفتت يزيد من خطر تجاهل البحوث ذات الصلة في عقدة أخرى. المصدر الثاني لتوضيح الاتجاهات الحديثة في أبحاث المحاسبة هو مشاريع البحث الجارية. وهي: (1) تسعير المخصص التقديرى لخسائر القروض في البنوك، (3) العلاقة بين السعر والربح، نهج المعادلات المتزامنة، في الشكل 1، 1995). وعلى هذا النحو، فإنها تشكل جزءاً من أدبيات أوسع نطاقاً حول السلوك التقديرى. وغالباً ما تتجاهل البحوث التجريبية الحديثة في السلوك التقديرى الافتراضات التي يتم طرحها حول تأثيرات سوق رأس المال، إن وجدت. ويمكن أن يؤثر تسعير السلوك التقديرى على كل من الحوافز والعواقب الاقتصادية المرتبطة بالسلوك التقديرى. وتشكل أدلة التقييم أهمية في حد ذاتها لأنها يمكنها أن تظهر ما إذا كانت أسعار الأوراق المالية تتأثر بالسلوك التقديرى، ولكنها يمكن أن تعمل أيضاً كوكيل لما إذا كان من المرجح أن تتمكن الأطراف الأخرى أيضاً من إجراء تحليل مماثل. في حين أن الاهتمام ينصب على السؤال الأوسع المتعلق بالاستحقاقات التقديرية، فقد تم اختيار صناعة معينة واستحقاق معين. ومن المرجح أن يكون التحقيق في سياق معين سمة مهمة للبحوث المستقبلية. من خلال التركيز على الدراسة على البنوك، يمكن تصميم البحث من فحص عينة من الشركات التي من المرجح أن يكون الاستحقاق فيها مهمًا، والخصائص التشغيلية والمالية للعينة متجانسة نسبياً، والإطار التنظيمي لديه القدرة على تحفيز السلوك التقديرى الذي من شأنه أن يكون له آثار تقييمية تفاضلية. أظهرت البحوث السابقة أن القروض المتعثرة تشكل مؤشراً مهمًا لمخاطر التخلف عن سداد القروض. تشير النتائج إلى أن الجزء

غير التقديرية يتم تسعيره بشكل سلبي، وكما هو متوقع، فإن الجزء التقديرية يتم تسعيره بشكل أقل سلبية بشكل كبير. • الأهمية

القيمة في المعيار المحاسبي المالي رقم 107 إفصاحات القيمة العادلة يقع المثال الثاني ضمن عقدة "البيانات المحاسبية كقياس" في الشكل 1. أصبح بارث وآخرون (1995) مهتمين بموضوع البحث هذا بسبب اهتمامهم الطويل الأمد بالمحاسبة بالقيمة العادلة. استكشف العمل السابق (بيفر ولاندسمان 1983) القيمة -الأهمية الأساسية لافصاحات تكالفة الاستبدال في المعيار المحاسبي المالي رقم 33 مع نتائج سلبية في الأساس. يصعب عادةً تفسير النتائج السلبية لأنها قد تعكس افتقار تصميم البحث إلى القوة. ليس من السهل الاستقراء من نتائج المعيار المحاسبي المالي رقم 33 إلى ما يمكن توقعه من إفصاحات SFAS رقم 107.

1) بعض أشكال محاسبة القيمة العادلة هي موضوع الإفصاح (3) لم تحظى أي من الطريقتين بدعم المعددين مما قد يزيد من موثوقية المبالغ المبلغ عنها، ثم إفصاحات SFAS رقم 107. 2) في حين أن المعيار المحاسبي المالي رقم 33 يتطلب الإفصاح عن تقديرات التكالفة الحالية والتكالفة الثابتة بالدولار للمخزونات والممتلكات والمصانع والمعدات، وأن العديد من الأدوات المالية يتم تداولها في الأسواق النشطة وأن تقديرات الأدوات المالية الأخرى يمكن الحصول عليها من نماذج التقييم المستخدمة بشكل شائع، فإن تقديرات قيمتها العادلة من المرجح أن تكون أكثر موثوقية من تلك الخاصة بالأصول التي يغطيها المعيار المحاسبي المالي رقم 33. 4) اقتصرت إفصاحات المعيار المحاسبي المالي رقم 33 على اثنين فقط من الأصول، المخزونات والممتلكات والمصانع والمعدات. القيم العادلة للأصول والالتزامات الأخرى). وتحتفظ من مشكلة المتغيرات المحدوقة المرتبطة المحتملة. إن دراسات القيمة العادلة تشكل جزءاً من تيار بحثي أوسع نطاقاً حول الإفصاحات التكميلية، والتي تتضمن العمل الأخير بشأن معاشات التقاعد (بارث 1991؛ لاندسمان 1986) والقروض المتعثرة. والودائع، والعناصر خارج الميزانية العمومية. الذي يقيس التغيرات في القيمة السوقية على مدى فترات زمنية قصيرة. ورغم أن تصميمات أبحاث دراسة المستويات والأحداث لا تتعارض مع بعضها البعض، ويتوافق هذا المنظور مع بيانات مفاهيم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والدافع المعبّر عنه في المعيار رقم 107 للإفصاح عن القيم العادلة كمكمل للتکاليف التاريخية. وما إذا كانت إفصاحات المعيار رقم 107 هي المصدر الأصلي أو الفريد للمعلومات ذات الصلة بالقيمة ليس هو الشاغل الأساسي. فإن نهج دراسة الأحداث قابل للتطبيق على معالجة مسألة ما إذا كان إفصاح معين يوفر معلومات ذات صلة بالقيمة بشكل تدريجي لجميع المصادر الأخرى للمعلومات المتاحة للجمهور. تُعزى أهمية القيمة إلى المتغير المعين المشتق من الإفصاح، إذا كان عائد سعر الأوراق المالية المقاس خلال نافذة حدث محدد يتم خلالها إصدار الإفصاح للجمهور مرتبطاً إحصائياً بالإفصاح. وإلى الحد الذي تسبق فيه المعلومات الصادرة قبل الإفصاح، فإن وجود معلومات غير مالية سابقة أو متزامنة محتملة يكون أقل أهمية. وعلى نحو مماثل، فإن الميزانية العمومية ليست قائمة جزئية للأصول والخصوم التي لم يتم إلغاؤها بواسطة معلومات أخرى. في بعض النواحي، فإن نهج المستويات قديم وجديد في نفس الوقت. إنه قديم بمعنى أنه يتبع تقليد أدبيات التقييم المقطعي التي بدأها ميلر وموديجلياني (1966). يهدف التحليل إلى معالجة قضايا التقارير المالية على نفس الأساس الذي حفز مجلس معايير المحاسبة المالية على النظر في قضايا الاعتراف والقياس والإفصاح، وهو ذو أهمية أكاديمية أيضاً. إن قضايا بنية خطأ القياس محفزة فكريًا وتشكل تحدياً مثل قضايا

المعلوماتية ومن المرجح أن تتطلب استثماراً غير تافه في البيئة المؤسسية التي يتم فيها فرض القياس. تعمل الدراسة التالية على سد الفجوة بين عقدين، فهناك بعض العوامل التي تؤثر على الأرباح ولكن ليس على الأسعار وبعض العوامل التي تؤثر على الأسعار ولكن ليس على الأرباح. تتأثر الأرباح والأسعار بشكل مشترك بمجموعة كبيرة من المعلومات التي يصعب تحديدها صراحة. وسوف يكون نهج المعادلة الواحدة الذي يميز الأسعار كدالة للأرباح عرضة للتحيز، ومن بين الطرق لحل هذه المفارقة تقدير المعاملات باستخدام نهج المعادلات المتزامنة. فإن التقديرات من نهج المعادلة الواحدة تخضع للتحيز وعدم التحديد. إن وجهة النظر هذه تساعده في تفسير سبب عدم استدلال معاملات استجابة الأرباح (ERC) ومعاملات استجابة العائد (RRG) على تقديرات مماثلة للمكون الدائم للأرباح. لقد أصبح من الصعب بشكل متزايد إجراء دراسات عامة حول علاقة السعر بالأرباح والتي تضيف إلى مخزوننا من المعرفة. إن التطبيقات التجريبية لنموذج فيلثام-أولسون بواسطه برنارد (1994) وبينمان (1992) هي أمثلة على أبحاث عامة حول علاقة السعر بالأرباح والتي تعد مفيدة، جزئياً، إن المساهمة النسبية لكل من الميزانية العمومية وبيان الدخل في توفير أرقام ذات صلة بالقيمة هي قضية أساسية وتدرج أيضاً ضمن عقدة "البيانات المحاسبية كقياس". ويدافع من العمل السابق لواتس (1974، 1977)، هذه الدراسة في مرحلة أولية للغاية ولكن النتائج الأولية تشير إلى أن هذه المرحلة ولكن الحاجة إلى الميزانية العمومية في شرح التقييم تزداد مع الصعوبات المالية وهي أعلى بالنسبة للصناعات حيث تقل احتمالية

الأصول غير الملموسة. ● التحفظ والاعتراف المتأخر في المحاسبة الاستحقاقية: تمتد هذه الدراسة إلى العمل السابق الذي أجراه رايان (1995) والذي وجد أدلة تدعم الاعتراف المتأخر. وتشير الدراسة لماذا يمكن تفسير القيمة الدفترية والأرباح في العام الحالي جزئياً كدالة للقيم الحالية والمتأخرة للتغيرات القيمة السوقية. وهناك عنصر رئيسي آخر وهو المحافظة، وهي السمة التي يمكن أن تعطل بعض العلاقات التي تنبأ بها علاقة الفائض النظيف. أحد العنصرين يرجع إلى الاعتراف المتأخر الذي يتسبب في تقارب كل من نسبة السوق إلى القيمة الدفترية والعائد على الأسهم نحو متوسط إجمالي على مستوى الاقتصاد بمرور الوقت. أما العنصر الثاني فيرجع إلى المحافظة التي تتسبب في استمرار الاختلافات في نسبة السوق إلى القيمة الدفترية والعائد على الأسهم وعدم تقاربها بمرور الوقت. تجريبياً، نحدد كل مكون ونثبت أن كلاً منه يتصرف كما هو متوقع. ④ سمات البحوث المحاسبية المستقبلية (FAR) لقد حدد مناقشة NEAR العديد من الاتجاهات في البحوث المحاسبية. وأختتم بالتأكيد على ثلاثة عوامل رئيسية. الأول هو أن البحوث المحاسبية المتميزة من المرجح أن تكون مزيجاً من النظرية والتحليل التجريبي والمعرفة المؤسسية. البحوث التي تجمع بين الثلاثة نادرة. لقد دمجاً مجاً تقليدياً من البحوث المحاسبية في مخطط أوسع للسلوك الاقتصادي الجزيئي. لقد استنبطا واحتبرا العديد من التوقعات في سلسلة من الدراسات التجريبية. إن عملهما ليس مجرد مناقشة للضرائب والترتيبات المؤسسية في المجرد ولكنه يدمج أيضاً بشكل كامل البنية المؤسسية الغنية لقوانين الضرائب والبيئة التنظيمية. العامل الثاني هو التركيز على البحوث السياقية بدلاً من البحوث العامة. إن قيمة الدراسات العامة تتضاءل لأن البحوث السابقة حصدت الكثير من هذه المكاسب وقد تناولت بالفعل الأسئلة الأساسية من الدرجة الأولى مثل، فإن هناك قيمة متزايدة لزيادة قوة الاختبارات. هي أمثلة. العامل الثالث هو ما أسميه عامل "البطاقة البرية". العاملان الأولان عبارة عن امتدادات ومنزج للمكونات الموجودة بالفعل، على سبيل المثال، إذا تم تقليله أو إلغاء تنظيم إعداد التقارير المالية بشكل كبير، فقد تتغير الظواهر المثيرة للاهتمام وطبيعة الاختيار المحاسبي بشكل كبير. إن العامل الرئيسي الآخر الذي قد يؤثر على هذا الأمر هو الإبداع الذي يتسم به الباحثون الأفراد. والتي قد تكون في نهاية المطاف العامل الأكثر أهمية. ومع ذلك، فإن المنظور الذي يجمع بين العناصر بدلاً من التجزئة يشكل اتجاهًا مهمًا يجب الحفاظ عليه في أبحاث المحاسبة في المستقبل. فهو يتطلب فهم المفاهيم والنظريات الاقتصادية الأساسية، والخبرة في تصميم البحوث للدراسات التجريبية، والسيطرة على مجموعة غنية من المعرفة المؤسسية، ومن المحموم تقريراً أن يكون هذا العمل بحثاً مشتركاً. ومن العوامل الرئيسية المؤثرة على العاملين الثاني والثالث السياسات التحريرية للمجلات، إن البحث القائم على السياق لابد وأن يحظى بالتقدير في عملية التحرير إذا ما أردنا له أن يزدهر. وإذا ما نظرنا إلى مثل هذا البحث باعتباره ذا قيمة ضئيلة أو معودمة، فسوف يشكل هذا عاملًا رئيسيًا مثبطًا للهمة. ومن نوع من معايير المحاسبة إلى نوع آخر، ومن مجال تنظيمي إلى آخر يمثل اختلافات سياقية تسمح لنا بتعلم شيء ما من أدلة أخرى. وعلى نحو مماثل، لابد وأن نقدر التكامل والتوليف. الواقع أن البحث الذي يتكمّل عبر العقد المختلفة له قيمته أيضًا،